



مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وتأثيرها في التنمية

نيويورك، ١ - ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

تشریح الأزمة

مقتطف من النص المسبق غير المنقح لتقرير الأمين العام بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية وتأثيرها على التنمية [\[http://www.un.org/esa/desa/financiacrisis/document/s-g_fin_crisis_final_advance.pdf\]](http://www.un.org/esa/desa/financiacrisis/document/s-g_fin_crisis_final_advance.pdf)، الصادر تمهيداً لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع الذي تعقده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

يواجه العالم حالياً أسوأ ركود منذ الثلاثينات. ورغم أن الأزمة لم تنشأ في البلدان النامية، فإنها أصابها بشدة من خلال ضعف التبادل التجاري، وتشديد الشروط المالية العالمية، وانخفاض التحويلات. والفقر والجوع في ازدياد، ومن المحتمل أن يشهد العالم انتكاسات كبيرة في المكاسب التي أحرزت نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون أول المتضررين هم الأطفال والنساء والعمالون الفقراء، والمهاجرون، والأشخاص الذين في أوضاع غير مؤاتية. ويتزايد خطر تسارع التدهور البيئي كما أن التوترات الاجتماعية في ازدياد. وقد كشفت هذه الأزمة حالة الطوارئ المتزايدة فيما يتعلق بالتنمية على مدى العقود الأخيرة.

وتنشأ الأزمة الحالية في أعقاب نمط غير مستدام للنمو العالمي يتسم بالطلب القوي على السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة، الذي تموله سهولة الائتمان والارتفاع المفاجئ في أسعار المساكن. ويسرت إزالة القيود المالية على نطاق واسع حدوث توسع هائل وغير منضبط في الصكوك المالية الجديدة، كالإقراض العقاري غير المضمون الذي يحول إلى أوراق مالية عالية التقييم، تباع في الأسواق المالية على نطاق العالم. وقد مكّن هذا النمط في النمو من زيادة الصادرات بقوة وارتفاع أسعار السلع الأساسية الذي يفيد كثيراً من البلدان النامية، ولكنه أدى أيضاً إلى تصاعد الاختلالات المالية العالمية وإضفاء قيمة مُبالغ فيها على المؤسسات المالية والشركات والبيوت. وفي سياق الاقتصاد العالمي المتكامل إلى درجة كبيرة دون تنظيم كاف ودون إدارة عالمية ملائمة، يؤدي الانهيار في جزء من المنظومة إلى تداعيات كبيرة في الأجزاء الأخرى، كما نشهد اليوم.

وهذه الأزمة نظامية لأن جذورها تكمن داخل نظم عمل الأسواق المالية ذاتها. وبناءً على الدروس الأليمة المستفادة من الثلاثينات، أحرز بعض التقدم في ربع القرن الأول الذي يبدأ من منتصف الأربعينات صوب تهيئة أوضاع أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي المستدام والعمالة والتنمية. وتقوضت كثير من هذه المكاسب على مدى العقود الثلاثة الأخيرة بفعل السياسات الاقتصادية المحايية لإلغاء القيود الاقتصادية، والعملة، والقطاع الخاص، في أعقاب تشويه صورة دور الحكومات بشكل عام. وهكذا حل انعدام القيود المالية والعملة محل الترتيبات المالية والمؤسسات والسياسات الوطنية المؤدية للنمو المستدام وإيجاد فرص العمل والاستثمار وتشجيع التكنولوجيا، فضلاً عن الشمول والعدل. ولم تؤد إلى وقف هذه الاتجاهات الشواهد المتزايدة على أن المنافع الظاهرة للسياسات والمؤسسات الجديدة مناقضة للأشياء التي يدعيها المدافعون عنها. وعلى سبيل المثال، كان ثمة دليل قوي منذ مدة طويلة على أن تحرير الحسابات الرأسمالية يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال من الفقراء في رأس المال إلى الأغنياء في رأس المال، ويزيد ربحية القطاع المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي والنمو الاقتصادي، ويؤدي لتفاقم التقلب وعدم الاستقرار المالي. وهكذا

من أكبر المخاطر خطر استمرار الانكماش في سوق العمل لمدة طويلة. تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن من الممكن بسبب الأزمة أن يزيد عدد العاطلين عن العمل في العالم ٥٠ مليون شخص على الأقل وأن ينضم مئات الملايين الآخرون إلى صفوف فقراء العاملين. وقد تستمر مستويات البطالة العالية لبعض الوقت.

تأتي الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في أعقاب أزمة الغذاء التي حدثت في عام ٢٠٠٨ ولم تنته بعد. يبلغ عدد الذين دفع بهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى هوة الجوع، وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، ١١٥ مليون شخص في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، مما رفع الإجمالي إلى قرابة بليون من البشر. علاوة على ذلك، كان بليوناً شخص يعانون قبل ذلك بالفعل من نقص المغذيات الدقيقة.

أظهرت الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة أن فترات الركود الاقتصادي تفرض عبئاً غير متناسبي على المرأة. النساء، خاصة في البلدان النامية، أكثر تعرضاً لأن يجدن أنفسهن في حالات من العمل المهدد أو للبطالة. وتدل الشواهد القائمة أيضاً على أن مختلف الأزمات الاقتصادية والمالية التي وقعت في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وأوروبا الشرقية في التسعينات زادت من الأعباء الواقعة على المرأة نظراً لاضطرارها إلى قضاء مزيد من الوقت في رعاية الأسرة نتيجة للاقتطاع من الإنفاق العام على الرعاية الصحية والتعليم في التعامل مع تلك الأزمات. كما تميل عمليات الحد من الإنفاق الاجتماعي إلى التأثير بدرجة غير متناسبة على إمكانيات تمتع المرأة والفتاة بخدمات التعليم والصحة.

الحد من الاستثمارات في تدابير حماية البيئة وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وإدارة المياه والأراضي وزراعة الغابات يمكن أن يبسط الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، بما فيها التصدي لتغير المناخ. قد تضعف الاستثمارات في الهياكل الأساسية والتكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني إلى جانب الانخفاض العام في الاستثمار على نطاق العالم، وكذلك لأن تدني أسعار النفط يخفض من الحافز على الاستعاضة عن أنواع الوقود الأحفوري بغيرها.

يمكن أن يسبب طول مدة الركود وعدم كفاية الاهتمام بتلبية الاحتياجات الاجتماعية مشاكل من قبيل القلاقل الاجتماعية، وتزايد الجريمة، وضعف الحكومات. إن عدم التصدي بشكل ملائم للانتكاسات المتوقعة في تحقيق أهداف الحد من الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية والحد من التفاوتات، مع إنفاق تريليونات من الدولارات من المال العام على انتشال القطاع المالي من مأزقه، قد يؤدي إلى قلاقل اجتماعية وسياسية. وقد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع معدل الإجرام، في جملة عوامل أخرى، نظراً للزيادة غير التناسبي في البطالة بين صفوف الشباب.

أصبح النظام المالي والاقتصاد الحقيقي بدرجة متزايدة أشد ميلاً للتقلبات الدورية وأقل استقراراً وأقل توجهاً نحو التنمية وأقل شمولاً. وبدلاً من فرض الضوابط والموازن الكافية على هذه العملية، زادت كثير من المؤسسات الحكومية والحكومية الدولية من سرعتها نظراً "لتسخير النظم الرقابية لخدمة الجهات التي يفترض أنها تراقبها" وغير ذلك من المؤثرات على الإدارة والإصلاح.

وتأثرت البلدان النامية تأثراً سلبياً بنوع خاص بفعل الاختلالات العامة في النظام المالي العالمي، ولكن معظمها ليست في وضع يسمح لها بالرد باتخاذ تدابير لمكافحة التقلبات الدورية. فعلى المستويات الدنيا للتنمية، تقل مرونتها ومن ثم تصبح أكثر تعرضاً لخطر التقلبات في الأسواق العالمية. ولقلة مواردها، فهي مضطرة في العادة إلى اتباع سياسات نقدية وضريبية مسايرة لهذه التقلبات، مما يؤثر تأثيراً ضاراً على أدائها الاقتصادي ونموها في الأجل الطويل. وهذا التباين يزيد التفاوتات العالمية تفاقماً باجتذاب التدفقات الرأسمالية من البلدان النامية بغية توفير السيولة للنظم المالية في أوروبا والولايات المتحدة.

تأثير الأزمة في التنمية

لقد نضب التمويل الخارجي للبلدان النامية. وتقلص صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى الاقتصادات النامية بما يزيد عن ٥٠ في المائة خلال عام ٢٠٠٨، حيث انخفض من أعلى مستوياته البالغ ١ تريليون دولار الذي سجله في عام ٢٠٠٧ إلى أقل من ٥٠٠ بليون دولار. ومن المتوقع حدوث انخفاض كبير آخر بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٩.

وشرطت قفزة على تكاليف التمويل الخارجي للاقتصادات الناشئة والبلدان النامية. وارتفعت علاوة المخاطر على الإقراض إلى هذه البلدان ارتفاعاً شديداً في المتوسط من ٢٥٠ نقطة أساس إلى حوالي ٨٠٠ نقطة في غضون أسابيع قليلة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. وبالرغم من انخفاض الهوامش إلى ٥٠٠ نقطة أساس في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فهي ما زالت مرتفعة للغاية بالمقارنة بأوضاع السوق العادية.

وسيكون لنقص التمويل المعتدل التكلفة تداعيات كبيرة بالنسبة للإنفاق على الهياكل الأساسية، وهو أمر بالغ الأهمية للنمو الأطول أجلاً. فقد تراجعت الاستثمارات في مشاريع الهياكل الأساسية العامة والخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية بشكل كبير بعد مختلف الأزمات والتسويات المالية التي تمت في الثمانينات والتسعينات، بينما انخفض الاستثمار في الهياكل الأساسية انخفاضاً كبيراً أيضاً بعد الأزمة المالية التي حدثت في أواخر التسعينات في شرق آسيا ولم ينتعش إلى مستويات ما قبل الأزمة حتى عام ٢٠٠٧.

سوف يؤثر تزايد تكلفة الاقتراض الخارجي أيضاً في قدرة بلدان كثيرة على تحمل ديونها. سوف يحل موعد سداد ما يزيد على ١ تريليون دولار من ديون الشركات الأجنبية ونحو ٣ تريليون دولار من الديون الخارجية للأسواق الناشئة والبلدان النامية الأخرى بصفة عامة في عام ٢٠٠٩ وسيلزم تمديد آجالها بتكلفة أعلى بكثير من ذي قبل. وستتأثر قدرة الكثير من البلدان النامية على تحمل الدين فوق ذلك بانخفاض معدلات النمو وعائدات التصدير. ونظراً لأن الدين الخارجي مقيم بالعملات الرئيسية، فإن قدرة البلدان على خدمة الديون تكون حساسة بدرجة شديدة للتقلبات في أسعار الصرف. وقد خفضت الأوضاع الخارجية المتدهورة وارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨ أسعار صرف عملات البلدان النامية. وجعل انخفاض قيمة العملات خدمة الديون الخارجية أكثر تكلفة بكثير مقدرة بالعملات المحلية وما زال يؤثر بالفعل على أوضاع ميزانيات الحكومات والشركات. وتفرض هذه العوامل ضغطاً قاسياً على البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل على حد سواء.

يلحق انهيار التجارة العالمية أذى شديداً بالبلدان النامية. فقد تقلصت التدفقات التجارية على نطاق العالم منذ نهاية عام ٢٠٠٨ واستمرت في التقلص في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بمعدل سنوي يتجاوز ٤٠ في المائة في الأشهر الثلاثة السابقة على شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتشير إسقاطات منظمة التجارة العالمية إلى أن حجم التبادل

العالمي للسلع يمكن أن ينخفض بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ بأكمله، بينما يتوقع منشور الأمم المتحدة "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" انخفاضاً أكثر حدة من ذلك مقداره ١١ في المائة، وهو أكبر انخفاض منذ الكساد الكبير في فترة الثلاثينات.

الانخفاضات الحادة في أسعار السلع الأساسية تؤدي لتفاقم الأثر السلبي الواقع على كثير من البلدان النامية، ولا سيما الاقتصادات الشديدة الاعتماد على الصادرات الرئيسية. خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى منتصف ٢٠٠٨، استفاد عدد كبير من البلدان من الاتجاه التصاعدي في أسعار السلع النفطية وغير النفطية رغم تقلبها. وأدت حدة الأزمة المالية العالمية منذ منتصف عام ٢٠٠٨ إلى انعكاس حاد في هذا الاتجاه. فهوت أسعار النفط بما يزيد عن ٧٠ في المائة عن أعلى مستوياتها في منتصف عام ٢٠٠٨. وانخفضت أسعار المعادن بنسبة ٥٠ في المائة، بينما انخفضت أيضاً بدرجة كبيرة أسعار سائر السلع الأساسية. والبلدان منخفضة الدخل هي التي تعاني أكثر من غيرها من بين البلدان المعتمدة على تصدير السلع الأساسية نتيجة للانخفاض الحاد في الأسعار في الأسواق العالمية، لأن الصادرات الرئيسية تشكل ما نسبته ٧٠ في المائة على الأقل من إجمالي صادراتها كما أن جانباً كبيراً من الإيرادات الحكومية يأتي من هذه الصادرات.

يبدو أن التحويلات المالية إلى البلدان النامية تتجه قيمتها إلى الاعتدال. إن تدفقات التحويلات المالية التي تجاوز مجموعها ٣٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، أي ما يقارب ثلاثة أمثال مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية السنوي الذي يتدفق إلى البلدان النامية، أصبحت تشكل مصدراً هاماً من مصادر الدخل لدعم قدرة الأسر على الاستهلاك فضلاً عن توفير المال للاستثمار في كثير من البلدان النامية. وفي الأزمات السابقة، كانت التحويلات المالية أميل إلى مكافحة التقلبات الدورية، فترتفع لتعويض الانخفاضات الاقتصادية في الوطن، ولكن الانخفاضات المتوازية خلال الأزمة العالمية الراهنة ستحد من هذه التحويلات.

تدفعات التحويلات المالية معرضة للخطر أيضاً بسبب تزايد الضوابط على الهجرة وعمليات الطرد القسرية وزيادة تدني الأمن الوظيفي للعمال المهاجرين. مع ارتفاع البطالة شددت كثير من البلدان المضيفة القيود المفروضة على الهجرة واستحدثت شروطاً أكثر صعوبة بالنسبة للعمال المهاجرين. والعمال المهاجرون معرضون أيضاً إلى فقدان وظائفهم بشكل أسرع من العمال الآخرين نتيجة للسياسات الوطنية أو الضغوط العامة. وبينما قد يبطئ نقص المرونة في أسواق العمالة الانتعاش في البلدان المضيفة، سوف تحرم البلدان الأصلية للعمال المهاجرين من الموارد اللازمة للتخفيف من أثر الأزمة.

قد تتعرض تدفقات المعونة لضغوط بالنظر إلى انخفاض الدخل في البلدان المانحة الرئيسية. أحدث الركود الاقتصادي العالمي في أوائل التسعينات حالات عجز مالي كبيرة في البلدان المانحة مما أدى إلى تقليل المساعدات الإنمائية الرسمية بشكل كبير، فانخفضت نسبتها من ٣٠،٠ في المائة من دخلها الوطني الإجمالي في عام ١٩٩٢ إلى ٢٢،٠ في المائة في عام ١٩٩٧. وكثير من المانحين يجعلون تدفقات المعونة حصة من الدخل الوطني الإجمالي، بحيث تنقص قيمة المعونة مع نقصان الدخل الوطني حتى لو بقيت هذه الحصة دون تغيير.

سوف تعاني معظم البلدان النامية مشاكل حادة في ميزان المدفوعات. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ٩٨ بلداً من بين ١٠٤ بلدان نامية يتوقع أن تعجز عن تغطية احتياجاتها المالية الخارجية، لوجود فجوة مقدرة في التمويل الخارجي يمكن أن ترتفع إلى ٢٦٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ وحده، ولكنها يمكن أيضاً أن تبلغ ٧٠٠ بليون دولار بموجب سيناريو متصور للمزيد من الانخفاض في تدفقات رأس المال الخاص وزيادة هروب رؤوس الأموال. وفيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل وحدها، يقدر صندوق النقد الدولي أن الصدمة التي سيتعرض لها ميزان المدفوعات قد تصل إلى ١٤٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩.